



# الشؤون الإدارية والتنسيق والدعم

# الشؤون الإدارية والتنسيق والدعم

## مقدمة

تقوم الأمانة بتقديم الدعم لأجهزة تقرير السياسات وإدارة أنشطة الأمانة بكفاءة وفعالية من خلال توفير الخدمات الإدارية والمشورة والخدمات القانونية وتنسيق العلاقات مع المجتمع الدولي، وترويج فهم أعمق لأغراض ومبادئ المعاهدة وكذلك أهداف وأنشطة اللجنة، وتوطيد التعاون الدولي في تبادل التكنولوجيات المتصلة بالتحقق.

## أبرز المعالم المميزة للأنشطة المنفذة في عام ٢٠٠٦

شهد عام ٢٠٠٦ زيادة في عدد المصدقين على المعاهدة بتصديق ١١ دولة إضافية عليها. ويكاد هذا الرقم يمثل ضعف العدد المقابل له في عام ٢٠٠٥.

وقد بدأ نفاذ أربعة اتفاقات مرافق خاصة بنظام الرصد الدولي، وأبرمت ثلاثة اتفاقات مرافق أخرى.

وتميّز العام بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفتح باب التوقيع عليها في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ونشرت الأمانة إعلانات دعائية عن الأنشطة والأحداث المتصلة بالذكرى السنوية العاشرة. وكان من الأحداث التي نظمتها الأمانة عقد ندوة علمية دامت يومين عنوانها "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية: أوجه التآزر مع العلم، الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦ وما بعدها" (انظر المعلم الخاص ١).

كما نظمت الأمانة، بدعم من حكومة هولندا على شكل تبرع، حلقتين دراسيتين وطنيتين بغية إذكاء الوعي بمقتضيات المعاهدة في المنطقة الأفريقية: في لوساكا، زامبيا، ولبونغوي، ملاوي.

## الوصول إلى الدوائر العامة والتعاون الدولي

### التوقيعات والتصديقات

صدّقت على المعاهدة عشر دول (إثيوبيا، وأرمينيا، وأنتيغوا وبربودا، وأندورا، والبوسنة والهرسك، والرأس الأخضر، وزامبيا، وسورينام، وفييت نام، والكاميرون)، وانضمت إليها دولة واحدة (الجزيل الأسود). ويكاد عدد التصديقات يبلغ ضعف العدد المقابل له في عام ٢٠٠٥. فقد بلغ عدد الموقعين والمصدقين على المعاهدة، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ١٧٧ و ١٣٧ على التوالي، بما في ذلك تصديقات ٣٤ دولة من الدول الـ ٤٤ الواردة في المرفق الثاني من المعاهدة، التي يلزم تصديقها على المعاهدة لكي يبدأ نفاذها. ويرد عرض للحالة العامة للتوقيعات والتصديقات على المعاهدة في الجدول ٢.

الجدول ٢- التوقيعات والتصديقات بحسب السنة

المجموع	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦
التوقيعات	١٧٧	١	٢	٤	٤	١	٥	٥	٤	٢	١٣٨
التصديقات	١٣٧	١١	٦	١٢	١١	٨	٢٠	١٨	٢٥	١٨	٧

## العلاقات مع الدول

فيما تركز الأمانة على الدول التي تستضيف المرافق التابعة لنظام الرصد الدولي والدول التي لم توقع و/أو لم تصدق بعد على المعاهدة، وخصوصا الدول المدرجة في المرفق الثاني من المعاهدة، فقد واصلت إقامة حوار من خلال زيارات ثنائية إلى العواصم والتفاعل في الرأي مع البعثات الدائمة في فيينا وبرلين وجنيف ونيويورك. وأجريت اتصالات أيضا في إطار المحافل المتعددة الأطراف على الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي. وفي سياق تعزيز التفاعل مع الدول، زار الأمين التنفيذي الاتحاد الروسي وأوكرانيا وتركمانستان وتونس وجمهورية كوريا وماليزيا واليابان. وفي فيينا، واصل الأمين التنفيذي تعزيز الحوار مع الدول عبر البعثات الدائمة. واستقبل الأمين التنفيذي عدّة زائرين رفيعي المستوى من كل من الجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا ورومانيا والسودان والكاميرون وكرواتيا وكوستاريكا وكولومبيا.

وأبلغت ١٦ دولة اللجنة بتعيينها سلطات وطنية أو جهات اتصال وطنية، عملا بالفقرة ٤ من المادة الثالثة من المعاهدة. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أبلغت ١٢٨ دولة اللجنة بتعيينها سلطات وطنية أو جهات اتصال وطنية.

## العلاقات مع المنظمات الدولية

شارك الأمين التنفيذي في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في الخرطوم، السودان (٢١-٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦). والتقى على هامش المؤتمر بممثلين رفيعي المستوى من كل من إثيوبيا وبوركينا فاسو وجنوب أفريقيا وغابون وغانا وغينيا-بيساو ومصر ونيجيريا، وكذلك رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) وأمين عام جامعة الدول العربية، وذلك لتحسين العلاقات القائمة مع المنظمات الدولية ذات الصلة والوصول إلى الدول التي لم توقع أو لم تصدق بعد على المعاهدة.

وشارك الأمين التنفيذي في الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق التابع لحركة بلدان عدم الانحياز في بوتراجايا بماليزيا (٢٦-٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٦)، وعقد اجتماعات ثنائية مع ممثلين رفيعي المستوى من كل من إندونيسيا وتايلند وتيمور-ليشتي وغواتيمالا وماليزيا. كما شارك الأمين التنفيذي في مؤتمر القمة الرابع عشر لحركة عدم الانحياز في هافانا، كوبا (١١-١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦)، حيث التقى بمسؤولين رفيعي المستوى من كل من ترينيداد وتوباغو، ودومينيكا، وغواتيمالا، والفلبين، وكوبا، وليسوتو، وموزامبيق.

وشارك الأمين التنفيذي في الاجتماع الوزاري لأصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي اشتركت في استضافته في نيويورك (٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦) كل من أستراليا وفنلندا وكندا وهولندا واليابان. والتقى الأمين التنفيذي كذلك، خلال وجوده في نيويورك، بوزير الشؤون الخارجية لتيمور-ليشتي.

## اتفاقات العلاقة والتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى (٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦)

تاريخ بدء النفاذ	تاريخ التوقيع	المنظمة الدولية والاتفاق
١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢	١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢	وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي اتفاق معقود بين اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي
٧ آذار/مارس ٢٠٠٥	٧ آذار/مارس ٢٠٠٥	رابطة الدول الكاريبية اتفاق بين اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ورابطة الدول الكاريبية
٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣	(١)	المركز الأوروبي لتنبؤات الطقس في المدى المتوسط اتفاق معقود بين اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمركز الأوروبي لتنبؤات الطقس في المدى المتوسط
١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠	٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٠	الأمم المتحدة اتفاق لتنظيم العلاقة بين اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والأمم المتحدة
٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠	٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتفاق معقود بين اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣	(١)	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية اتفاق بين اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية

(١) تم التوقيع على بروتوكول يتضمن تاريخ بدء النفاذ بعد ذلك التاريخ.

وشارك الأمين التنفيذي في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة (٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦)، وألقى خلالها كلمة في إطار البند ١٠٨ (ق) المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية". والتقى الأمين التنفيذي، على هامش الدورة، برئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ووكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، وعقد موظفون من الأمانة مناقشات مع مديري المراكز الإقليمية التابعة لإدارة شؤون نزع السلاح في الأمم المتحدة.

كذلك شارك الأمين التنفيذي في مؤتمر القمة الحادي عشر للمنظمة الدولية للفرانكوفونية في بوخارست برومانيا (٢٦-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦)، وعقد اجتماعات مع ممثلين رفيعي المستوى من كل من رومانيا ومالي والمغرب، ومع المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

وفي فيينا، واصل الأمين التنفيذي استقبال ممثلين رفيعي المستوى لمنظمات دولية، بمن فيهم رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأمين عام وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والأمين التنفيذي للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لليونسكو، ومدير عام صندوق الأوبك للتنمية الدولية، والممثل الخاص للأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكوفونية.

وشارك موظفون من الأمانة في أحداث دولية مختلفة، لتعزيز التعاون والتفاعل بين الأمانة والمنظمات والمؤسسات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الاجتماع العادي الحادي عشر للمجلس الوزاري لرابطة دول منطقة البحر الكاريبي (بورت-أوف-سبين، ترينيداد وتوباغو، ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦)، وفي مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي (بانجول، غامبيا، ٢٩ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦)، وحلقة بيجين الدراسية العاشرة حول الأمن الدولي المشتركة بين عدة هيئات (PIIC) في الصين وإيطاليا (كزيامين، مقاطعة بوجيان، الصين، ٢٥-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦)، وحلقة الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ في أمريكا اللاتينية والكاريبي (ليما، بيرو، ٢٧-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦)، والدورة الحادية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية (لاهاي، هولندا، ٥-٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦)، والمؤتمر الخامس المشترك بين الأمم المتحدة وجمهورية كوريا المعني بقضايا نزع السلاح ومنع الانتشار (جزيرة جيجو، جمهورية كوريا، ١٣-١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦).

وترد فيما يلي قائمة بأسماء المنظمات الدولية التي عقدت معها اللجنة اتفاقات بشأن العلاقات والتعاون.

## حلقات العمل وغيرها من أنشطة بناء القدرات

عزّزت الأمانة التعاون فيما بين الدول من مناطق مختلفة وسهّلتها، وشجعتها على تعزيز تدابير التنفيذ على الصعيد الوطني التي تتخذها للامتثال إلى متطلبات المعاهدة. وقامت الأمانة

كذلك بإذكاء الوعي بفوائد تكنولوجيايات التحقق للأغراض المدنية والعلمية. وقدمت الدول الموقعة تبرعات للأنشطة التي تروج للمعاهدة، وكذلك لمشاريع التعلّم الإلكتروني. وقامت الأمانة بجمع وإصدار كتيب بشأن جميع أنشطة التعاون الدولي المضطلع بها من العام ١٩٩٧ إلى العام ٢٠٠٥.

وعقدت الأمانة حلقتين دراسيتين وطنيتين في المنطقة الأفريقية مدعومة في ذلك بتبرّع قدمت حكومة هولندا. وقد عُقدت إحدى هاتين الحلقتين الدراسيتين في لوزاكا بزامبيا (٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٦)، وعُقدت الحلقة الدراسية الأخرى في ليلونغوي بملاوي (٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦). وحضر كلا من هذين الحدين الهامين نحو ثلاثين مشاركا من وزارات حكومية مختلفة وكذلك من مؤسسات قانونية وصحية وبحثية وعلمية وتقنية وبيئية. وركزت الحلقتان الدراسيتان على الأهمية السياسية والمتطلبات الوطنية عقب التصديق على المعاهدة، وكذلك على الدعم الذي تُتيحهُ الأمانة لبناء قدرات المحطات العاملة.

واستجابة لدعوة من الحكومة الماليزية، نُظمت حلقة عمل في كوالالمبور (٣١ أيار/مايو - ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦) بشأن تنفيذ المعاهدة على الصعيد الوطني لصالح دول جنوب شرق آسيا. وحضر حلقة العمل نحو ثلاثين مشاركا من دول في جنوب شرق آسيا وكذلك ممثلون للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لليونسكو. وقد اعتمدت حلقة العمل على حلقات عمل سابقة نُظمت في المنطقة، وقدمت نظرة إجمالية عن التقدم الذي أحرزته الأمانة. وبالإضافة إلى ذلك، ناقش المشاركون إمكانية الارتقاء بالقدرات التكنولوجية للدول الموقعة، وبخاصة في المجالات المتعلقة بنظام الرصد الدولي، ومركز البيانات الدولي، وعمليات التفتيش الموقعي، وكذلك بالتعاون فيما بين الدول الموقعة وفوائد تكنولوجيايات التحقق للأغراض المدنية والعلمية، مثل الإنذار بالكوارث الطبيعية وتخفيف الأخطار الناجمة عن الكوارث الطبيعية.

وعُقد اجتماع خبراء في بودابست (٢-٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦) بدعم مالي من حكومة هنغاريا. وحضر الاجتماع أكثر من أربعين خبيرا من ٢٨ بلدا. وبعدها عرض الاجتماع استنتاجات مناقشات الخبراء التي أُجريت في لندن (٢٠٠٢) وشوبرون (٢٠٠٣) وبرلين (٢٠٠٤)، استعرض الفوائد المحتملة من تطبيق تكنولوجيايات التحقق للأغراض المدنية والعلمية واستكشف ما هو جديد منها. وتناولت الجلسات من ثم الدعم الذي تقدمهُ الأمانة لمراكز الإنذار بالتسونامي، وتكنولوجيايات الرصد السيزمي-الصوتي ورصد النويدات المشعة، وبناء قدرات موظفي مراكز البيانات الوطنية، والتعاون فيما بين الأمانة والمؤسسات الوطنية. وشدّدت جلسة مخصّصة للتعلّم الإلكتروني على احتياجات المستعملين النهائيين، وناقشت نماط تدريبية يُمكن إدراجها في مشروع التعلّم الإلكتروني. ومن جهة أخرى، تم التأكيد على أن التعلّم الإلكتروني إذ يدعم بناء القدرات، لا يمكنه أن يحل محل برامج التدريب التقليدية.

وبفضل الدعم المالي المقدم من كندا، وبدعوة من حكومة المكسيك، نُظمت في مدينة مكسيكو (١١-١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦)، حلقة عمل إقليمية حول الترويج للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لفائدة دول منطقة الكاريبي



في الأعلى: المشاركون في حلقة العمل المعنية بالتعاون الدولي، كوالا لومبور، أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

في الأسفل: المشاركون في اجتماع الخبراء المعني بالتطبيقات المدنية والعلمية لتكنولوجيايات التحقق بموجب المعاهدة، بودابست، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

الكبرى. وكانت حلقة العمل متابعاً لحلقة العمل الإقليمية حول التعاون الدولي من جانب منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لصالح دول في أمريكا اللاتينية والكاريبية (مدينة غواتيمالا، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥) والمؤتمر الرابع المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ('مؤتمر المادة الرابعة عشرة'، نيويورك، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥). وحضر حلقة العمل نحو أربعين مشاركاً من ٣٤ دولة، بما في ذلك ٤ دول غير موقعة على المعاهدة و٣ دول غير مصدقة عليها. وكان الهدف من حلقة العمل تعزيز فهم المعاهدة وتسهيل وضع نظام التحقق في أقرب وقت ممكن. وقد ناقش المشاركون التطبيقات المدنية والعلمية لتكنولوجيا التحقق في مجال الإنذار بالكوارث الطبيعية والتخفيف منها. ونوقشت كذلك العقبات القانونية والتقنية التي تعوق توقيع الدول على الاتفاقية وتصديقها عليها وتنفيذها. واستعرض المشاركون التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، واتفقوا على مواصلة تطوير التعاون مع التركيز على منطقة رابطة الدول الكاريبية.

وتلبية لدعوة من حكومة نيجيريا، عقدت الأمانة حلقة عمل حول التعاون الدولي من جانب منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لتنفيذ المعاهدة على الصعيد الوطني لصالح الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في أبوجا (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦). وقد عقدت حلقة العمل بالتعاون مع حكومة نيجيريا وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وحضرها ممثلون من ٨ دول أعضاء في الجماعة. وكان الهدف من حلقة العمل تعزيز فهم المعاهدة وترويج عالميتها. وقدم الخبراء عروضاً بيانية حول مختلف جوانب نظام التحقق، بما في ذلك نظام الرصد الدولي والفوائد المدنية والعلمية من تكنولوجيا التحقق والفرص المتاحة للتعاون التقني مع الأمانة. وقد شجعت الدول على تسهيل التعاون التقني فيما بينها وإنشاء مركز بيانات دون إقليمي لتمحيص البيانات المجمعة الواردة من جميع مراكز البيانات الوطنية والمحطات العاملة في المنطقة دون الإقليمية ومعالجتها وحفظها. وأشار المشاركون إلى الحاجة إلى المساعدة من الأمانة في تحقيق هذه الأهداف من خلال تدابير شتى ومنها توفير التدريب والوصول إلى خدمات الدعم المباشرة على الإنترنت، ومنها مثلاً التعلّم الإلكتروني.

## نشر المعلومات

نظمت الأمانة، في عام ٢٠٠٦، أحداثاً متنوعة لإبراز الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفتح باب التوقيع عليها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ومن بين هذه الأحداث ندوة علمية عنوانها "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية: أوجه التآزر مع العلم، الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦ وما بعدها" عُقدت في فيينا من ٣١ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر (أنظر المعلم الخاص ١). وتضمن معرض مصاحب لهذه الندوة عنوانه "التحقق من الحظر الشامل للتجارب النووية" لوحات عرض بالإضافة إلى معروضات من الشعب التقنية التابعة للأمانة. وبالتعاون مع الوزارة النمساوية الاتحادية للشؤون الخارجية، أصدرت الأمانة كتيباً حول الندوة عنوانه "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية: أوجه التآزر مع العلم، الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦ وما بعدها: نظرة إجمالية". ويتضمن الكتيب كلمات

# PUTTING AN END TO NUCLEAR TEST EXPLOSIONS

10TH ANNIVERSARY OF THE COMPREHENSIVE  
NUCLEAR-TEST-BAN TREATY ORGANIZATION  
PROVISIONAL TECHNICAL SECRETARIAT 1997-2007



أقيمت خلال الندوة ويحتوي على قرص فيديو رقمي يشتمل على تسجيلات لجميع الكلمات والعروض البيانية. واستمرارا للأحداث التي أحييت الذكرى السنوية العاشرة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، قُدمت نسخة معدلة من المعرض في نيويورك في مقر الأمم المتحدة على هامش الدورة الحادية والستين للجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

وواصلت الأمانة تحديث موقعها الشبكي العمومي على الويب، مقدّمة معلومات لعامة الناس والاختصاصيين على حد سواء. ووزعت نحو ١٣٠٠٠ نسخة من المواد الإعلامية على الدول الموقعة والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية وسائط الإعلام.

وساهمت الأمانة في العدد الخاص بالمعاهدة من مجلة *Disarmament Forum* (منتدى نزع السلاح)، وهي المجلة الفصلية التي يصدرها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وأصدرت الأمانة العدد الثامن من النشرة *CTBTO Spectrum*، وعنوانه "IMS: The pioneering years" (نظام الرصد الدولي: السنوات الأولى).

وأصدرت الأمانة كذلك قرص فيديو رقميا (DVD) للشريط الوثائقي عن المعاهدة المعنون "من أجل عالم أكثر سلامة وأمنا" ووزعته على الدول الموقعة والعلماء ومثلي وسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية. وعرض الشريط بمناسبة افتتاح الندوة العلمية.

وعقدت الأمانة مؤتمرين صحفيين، وشاركت في حفل صحفي مشترك نظمته دائرة الأمم المتحدة للإعلام في فيينا. وقدمت الأمانة كذلك موجزات إعلامية منتظمة بشأن المعاهدة وأعمال اللجنة إلى الأكاديمية الدبلوماسية في فيينا، والزملاء في مجال نزع السلاح، والوفود، والمسؤولين العسكريين، ومجموعات الطلبة، والصحفيين، وأعضاء البرلمانات. وفي تموز/يوليه، نظمت الأمانة زيارة قام بها ممثلو وسائط إعلام محلية ووطنية إلى مكان التمرين الموجه الخاص بالتفتيش الموقعي (DE06) في كرواتيا.

وفي عام ٢٠٠٦، ازداد اهتمام وسائط الإعلام بالمعاهدة وأعمال اللجنة والأمانة كثيرا، وبخاصة بعدما أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن إجراء تجربة نووية. وخلال هذه الفترة، ردت الأمانة على عدد من التساؤلات من وسائط الإعلام وسهلت مقابلات الأمين التنفيذي وموظفي الأمانة المعنيين مع مختلف الوكالات الإخبارية. وأصدرت الأمانة ٢٠ نشرة صحفية خلال العام.

## الشؤون الإدارية

### الشؤون المالية

بلغت مخصصات البرنامج والميزانية لعام ٢٠٠٦ ما قدره ٥٠٨٩٤٠٠٠ دولار و٤٤٤٣٧٩٠٠ يورو. وفي البرنامج والميزانية لعام ٢٠٠٥ كان متوسط سعر الصرف هو ٠,٨٢٧٠ يورو.



مقابل ١ دولار أمريكي، وبلغ مجموع المقابل بالدولار الأمريكي للبرنامج والميزانية لعام ٢٠٠٦ ما مجموعه ٦٠٠ ٣٥٢ ١٠٤ دولار، مما يمثل نمواً اسمياً بنسبة ٢,٠٨ في المائة، أو نمواً حقيقياً نسبته ٠,٢٧ في المائة، إذا ما وضعت في الحسبان تغيّرات الأسعار. وبالاستناد إلى متوسط سعر الصرف لعام ٢٠٠٦ البالغ ٠,٧٩٧٤ يورو مقابل دولار واحد، بلغ مجموع المقابل بالدولار الأمريكي من قيمة البرنامج والميزانية لعام ٢٠٠٦ ما قدره ٤٩٣ ٦٢٢ ١٠٦ دولاراً. وخصّصت نسبة ٧٩ في المائة من مجموع الميزانية للأنشطة ذات الصلة بالتحقق، بما في ذلك تخصيص مبلغ قدره ٨٩٠ ٩٥٤ ١٧ دولاراً للصندوق الاستثمار الرأسمالي، الذي أنشئ لأجل تعزيز نظام الرصد الدولي. وترد في الجدول ٣ بيانات مفصلة عن برنامج وميزانية عام ٢٠٠٦ بحسب البرامج الرئيسية.

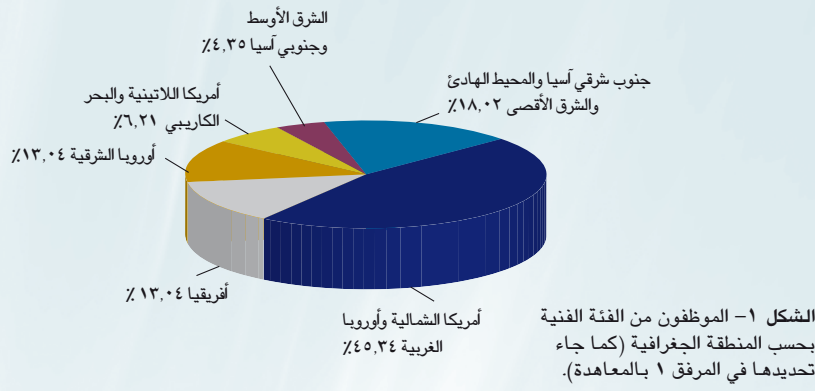
### الجدول ٣- برنامج وميزانية عام ٢٠٠٦ بحسب البرنامج الرئيسي

البرنامج الرئيسي (ب ر)	بملايين الدولارات <sup>(أ)</sup>
ب ر ١: نظام الرصد الدولي	٤٤,٥
ب ر ٢: مركز البيانات الدولي	١٩,٩
ب ر ٣: الاتصالات	١٢,٣
ب ر ٤: التفتيش الموقعي	٥,٨
ب ر ٥: التقييم	١,٣
ب ر ٦: أجهزة تقرير السياسات	٣,٢
ب ر ٧: الشؤون الإدارية والتنسيق والدعم	١٩,٦
<b>المجموع</b>	<b>١٠٦,٦</b>

(أ) استخدم متوسط سعر صرف قدره ٠,٧٩٧٤ يورو مقابل دولار أمريكي واحد لتحويل مكوّنات البرنامج والميزانية لعام ٢٠٠٦ التي تحسب باليورو.

وبلغ الإنفاق الخاص بالبرنامج والميزانية في عام ٢٠٠٦ ما قدره ٢٦٨ ٢٨٢ ٩٥ دولاراً، من ضمنه مبلغ قدره ٨٤٠ ١٩٧ ٢٢ دولاراً من صندوق الاستثمار الرأسمالي. أما فيما يتعلق بالصندوق العام، فقد بلغت اعتمادات الميزانية غير المستخدمة ١٧٥ ٥٨٣ ١٥ دولاراً، ممّا يعني أن ما نسبته ٨٢,٤ في المائة من إجمالي الميزانية المعتمدة للعام قد تم تنفيذه. وأما فيما يتعلق بصندوق الاستثمار الرأسمالي، فقد تم تنفيذ ما نسبته ٨٧,٣ في المائة تقريباً من المخصصات بنهاية عام ٢٠٠٦.

وفي عام ٢٠٠٦، سجّلت الأمانة مصروفات بلغ مجموعها ١٧٥ ١٨٨ دولاراً، والتزامات بمبلغ قدره ٨٤٥ ٢٨٦ دولاراً كضرائب غير مباشرة. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بلغ مجموع المقدار التراكمي من الضرائب غير المباشرة المسدّدة ١ ٦٩٦ ٠٤٧ دولاراً.



## الاشتراء

أُنجزت الأمانة ما يزيد عن ٤٥٠ عملية اشتراء في عام ٢٠٠٦، وهو عدد مماثل لعام ٢٠٠٥. وأُبرمت الأمانة بنهاية السنة ١٢ عقدا للاختبار والتقييم والأنشطة اللاحقة لاعتماد المحطات، شملت ١٥ محطة من محطات نظام الرصد الدولي، بما في ذلك محطة واحدة أُختبرت فيها معدات رصد الغازات الحاملة، ومختبر واحد للنويدات المشعة. وأُجرت الأمانة مفاوضات بشأن مختلف مراحل العمل فيما يخص ٥٠ مرفقا إضافيا من مرافق نظام الرصد الدولي، بما في ذلك العمل في ٣ مختبرات للنويدات المشعة وإجراء اختبارات في ٧ محطات للنويدات المشعة في شبكة الغازات الحاملة. ونظرا لأن مشاريع الاختبار والتقييم ومشاريع الأنشطة اللاحقة لاعتماد المحطات هي السائدة في أعمال قسم المشتريات، ولأن محطات نظام الرصد الدولي لا تزال تستدعي إجراء عمليات تركيب في مواقع صعبة نسبيا، فإن الوقت اللازم والموارد البشرية اللازمة لكل مشروع من مشاريع الاشتراء قد ازداد في المتوسط في حين أن عدد الموظفين في القسم ظل ثابتا.

وتنص القاعدة المالية ١١-٥-٦ بشأن الاستثناءات من الإجراءات التنافسية، على وجوب إعلام اللجنة عن جميع العقود التي تزيد قيمتها عن ١٥٠.٠٠٠ دولار والتي تُمنح بالاستناد إلى أحد الاستثناءات المدرجة في القاعدة المالية المذكورة. وفي عام ٢٠٠٦، تم إبرام ١٠ عقود اشتراء وحيدة المصدر تدرج في هذه الفئة (وهو العدد ذاته المسجل في عام ٢٠٠٥) وبلغت قيمتها الإجمالية زهاء ٤,٨ ملايين دولار.

## الموارد البشرية

قامت الأمانة بتأمين الموارد البشرية اللازمة لعملياتها عن طريق تعيين موظفين على درجة عالية من الكفاءة والاجتهاد لجميع البرامج والمحافظة عليهم. وجرت عملية التعيين على أساس ضمان أعلى المعايير من حيث الدراية المهنية والخبرة والكفاءة والقدرة والنزاهة. وقد أوليت العناية الواجبة لمبدأ تكافؤ فرص التوظيف ولأهمية تعيين الموظفين على أساس أوسع نطاق جغرافي ممكن وعلى أساس المعايير الأخرى التي تنص عليها أحكام المعاهدة ذات الصلة فضلا عن النظام الأساسي للموظفين.

وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كان يعمل في الأمانة ٢٥٤ موظفا من ٦٦ بلدا، وكان عددهم ٢٧٠ موظفا في نهاية عام ٢٠٠٥. ويوفر الشكل ١ معلومات عن توزيع الموظفين من الفئة الفنية بحسب المنطقة الجغرافية. ويبين الجدول ٤ توزيع الموظفين الاعتياديين بحسب مجال العمل.

وواصلت الأمانة بذل جهودها الرامية إلى زيادة تمثيل المرأة في الفئة الفنية، حيث ارتفعت نسبة تمثيلها إلى ٢٩,١٩ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٦ من ٢٦,٨٥ في المائة في

الجدول ٤- الموظفون الاعتياديون بحسب مجال العمل (٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦)

مجال العمل	الفئة الفنية	فئة الخدمة العامة	المجموع
قسم التقييم	٤	١	٥
شعبة نظام الرصد الدولي	٣٥	٢٤	٥٩
شعبة مركز البيانات الدولي	٦٧	١٤	٨١
شعبة التفتيش الموقعي	١٧	٦	٢٣
المجموع ، بالنسبة للمجالات ذات الصلة بالتحقق	١٢٣ (٧٦,٤٠٪)	٤٥ (٤٨,٣٩٪)	١٦٨ (٦٦,١٤٪)
مكتب الأمين التنفيذي	٤	٣	٦
المراجعة الداخلية للحسابات	١	١	٢
شعبة الشؤون الادارية	١٧	٢٧	٤٤
شعبة الشؤون القانونية والعلاقات العامة	١٦	١٧	٣٣
المجموع ، بالنسبة للمجالات غير المتصلة بالتحقق	٣٨ (٢٣,٦٠٪)	٤٨ (٥١,٦١٪)	٨٦ (٣٣,٨٦٪)
المجموع	١٦١	٩٣	٢٥٤

نهاية عام ٢٠٠٥. وبالمقارنة بعام ٢٠٠٥، بقي عدد الموظفين في الفئتين الفنيين ف-٢ وف-٥ ثابتا بينما حدثت زيادة في عدد الموظفين في الفئة الفنية ف-٤ وبلغت نسبتها ١٤,٢٨ في المائة. ومن جهة أخرى، انخفض عدد الموظفين في الفئة الفنية ف-٣ بنسبة ١١,١٢ في المائة. واستمرت الجهود المبذولة المعنية بالتوظيف على خلفية تدني عدد الإناث مقدمات طلبات التعيين لمعظم الشواغر المتعلقة بالوظائف العلمية. وعُقدت مناقشات مع بعض الدول الموقعة بشأن طرائق تشجيع الإناث على التقدم لملء الوظائف الشاغرة في الأمانة.

وفي عام ٢٠٠٦، عيّنت الأمانة ٢٥ موظفا اعتياديا. وبالإضافة إلى ذلك، جهّزت الأمانة عقودا من أجل ٦٥ خبيرا استشاريا و٢٥ متدرّبا و٦ اختصاصيي لغات؛ و جهّزت ١٧٥ عقدا لموظفين معينين لآجال قصيرة.

وواصلت الأمانة إتاحة الفرص للموظفين لكي يطوروا مهاراتهم غير التقنية من خلال دورات مصممة خصيصا لتحقيق فائدة متبادلة للأمانة في تنفيذ برامج عملها وللموظفين في أدائهم لوظائفهم وتطوير مستقبلهم المهني. وخلال العام، شارك ١٣٤ من الموظفين في التدريب الداخلي والخارجي على مجموعة واسعة من المواضيع، مثل إدارة المنازعات، وإدارة الأداء، والدبلوماسية الدولية، والحساسية والتنوع الجنسانيين، والإدارة والإشراف، وكذلك تكنولوجيا المعلومات.

أما فيما يتعلق بمسألة تحديد مدّة الخدمة للموظفين في الفئة الفنية وفي فئة الخدمة العامة المعيّنين بعقود دولية، فقد استحدثت الأمانة نظاما لتنفيذ السياسة الخاصة بهذه المسألة ضمن

إطار المعاهدة والنظامين الأساسي والإداري للموظفين والتوجيهات الإدارية، وخصوصا التوجيه الإداري رقم ٢٠ (Rev.2). ويجري بالفعل تنفيذ هذه السياسة، وقد أُتخذت قرارات بخصوص ٣٢ موظفا خلال هذه السنة.

وقد استكملت الأمانة وضع ورقة استراتيجية بشأن الموارد البشرية، لا تقتصر على التركيز على تنفيذ مدة الخدمة المحددة، بل تركز أيضا على وضع استراتيجيات أفضل للتعيين وخطط للخلافة في الوظائف وإدارة المعارف ونقل الدراية الفنية. وأوليت عناية واجبة لأهمية تعيين الموظفين على أوسع أساس جغرافي ممكن، وكذلك لزيادة تمثيل الموظفين القادمين من البلدان المنقوصة التمثيل والنامية ولتحسين التوازن بين الجنسين.

ونتيجة لتنفيذ سياسة تحديد مدة الخدمة، ازداد عبء العمل في قسم شؤون الموظفين بقدر كبير. وبينما صدر ٣٨ إشعارا بوظائف شاغرة في عام ٢٠٠٥، فقد صدر في عام ٢٠٠٦ ما مجموعه ٧٧ إشعارا، كان منها ٤٨ إشعارا يتصل بتحديد مدة الخدمة. وبناء على ذلك، ارتفع عدد الطلبات التي كان ينبغي استعراضها إلى ٣٦٦٧ طلبا، وهي زيادة بنسبة ٥٥ في المائة من ٢٣٥٨ طلبا في عام ٢٠٠٥. وتخلّف هذه الزيادة آثارا متلاحقة تتمثل في زيادة الأعمال في مختلف الوظائف الإدارية، مثل تقييم مؤهلات مقدمي الطلبات ووضع قائمة مختصرة بأفضل المرشحين، وتنظيم المقابلات وإجرائها، وكذلك الأفرقة الاستشارية لشؤون الموظفين، وتقديم توجيهات للمرشحين المختارين، وإعداد عروض التعيين.

وقد أدى تنفيذ سياسة تحديد مدة الخدمة إلى ارتفاع معدل تبدّل الموظفين في عام ٢٠٠٦، حيث غادر ٣٥ موظفا الأمانة في حين التحق ٢٠ موظفا جديدا بالمنظمة. وفي هذا الصدد، حدثت زيادة في الأعمال الإدارية لقسم شؤون الموظفين، وارتبط ذلك باستحقاقات تعيين موظفين جدد وانتهاء خدمة آخرين. ووفقا للاستراتيجية الخاصة بالموارد البشرية، قُدم للموظفين الذين انتهت خدمتهم الدعم اللازم أيضا في بحثهم عن وظائف جديدة وكتابة رسائل طلب الترشح والاستعداد للمقابلات.